وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٦١ لسنة ٢٠٠٤ « بالتفويض »

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية

لمحافظة دمياط والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٣

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة دمياط جلسة ٢٠٠٤/٨/٣ باعتماد الحساب الختامى للغرفة والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠٠٣ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة فى ٢٠٠٤/١٢/٢١ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة دمياط والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٣ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق مبلغ ١٥٣٩٨٢٤,٦٤٠ جنيه (فقط مليون وخمسمائة وتسعة وثلاثون ألفًا وثمانمائة وأربعة وعشرون جنيهًا وأربعة وستون قرشًا لاغير) وجملة المصروفات للغرفة والسوق مبلغ ١٣١٤٥٦٧,١١٨ جنيه (فقط مليون وثلاثمائة وأربعة عشر ألفًا وخمسمائة وسبعة وستون جنيهًا ومائة وثمانية عشر مليمًا لاغير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات للغرفة والسوق مبلغ ٢٢٥٢٥٧,٥٢٢ جنيه (فقط مائتان وخمسة وعشرون ألفًا ومائتان وسبعة وخمسون جنيهًا وخمسمائة واثنان وعشرون مليمًا لاغير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ جملته فى ٢٠٠٣/١٢/٣١ مبلغ ١١١٢٣٠٠,٨٦٤ جنيه (فقط مليون ومائة واثنا عشر ألفًا وثلاثمائة جنيه وثمانمائة وأربعة وستون مليمًا لاغير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ اسامة مازن